



(متين غوزال)

اجتماع كتلة الأغلبية في ديوان فلاح الصواغ مساء أمس الأول

## كتلة الأغلبية اجتمعت في ديوانه مساء أمس الأول وناقشت الأوضاع السياسية الراهنة

# الصواغ: الكويت أمانة في أعناقنا ونسعى لكشف رموز الفساد



علي الدقباسي ومبارك الوعلان وأحمد السعدون



خالد السلطان وعبدالمطيف العميري ودمحمد الكندري



مسلم البراك أثناء وصوله إلى ديوان الصواغ

قال النائب فلاح الصواغ ان الأغلبية اتفقت على ان الكويت أمانة في أعناقنا وان الكويت هي هدفنا، والحقيقة المرادة هي ان تكشف رموز الفساد وما يصون إليه في الأيام المقبلة، لذلك غدا سيخضّر النواب الـ 35 (الأغلبية) في ساحة الإرادة وسيوضح المتحدثون حقائق مطالباتنا وفق البيان الأول والثاني لأن الشعب الكويتي يريد ان يعرف جيدا لماذا تم إبطال مجلس 2012 الذي اختاره الشعب الكويتي في ذلك اليوم وبعد ان قام بطرد مجلس 2009.

وأضاف الصواغ بعد اجتماع كتلة الأغلبية في ديوانه مساء أمس الأول ان الأغلبية ستحضر في ساحة الإرادة لتبني للشعب الكويتي ان التعديلات الدستورية أصبحت ضرورة والحكومة البرلمانية أصبحت ضرورة، والكثير من المعلومات سنوضحها للشعب الكويتي حتى يعلم جيدا لماذا هذا التحرك وهذا الحل المفاجئ لمجلس الأمة الذي أنجز الكثير من القوانين في فترة زمنية قليلة جدا، ونحن أمام حكومة قد تمادت في حل هذا المجلس، وتسأل الصواغ: هل يعقل خلال 6 سنوات بحل المجلس أكثر من 6 مرات؟ هل يعقل ان يتناول القضاء ليكون أعلى سلطة في البلاد؟ هل يعقل ان يحل المجلس حلا دستوريا غير صحيح؟ لذلك نتحرك بغير مدع من الغد لنوضح للشعب الكويتي ما نريد وما نصبو إليه، ونحن باذن الله جازمين على ان نتحدث ونطالب وفق الدستور

الكويتي ووفق القانون ولا يمكن ان تترك الكويت للفاسدين والمفسدين.

وبين الصواغ ان الأغلبية اتفقت على ان تكون جازمة ومتجهة للإصلاحات الدستورية الكبيرة ومنها المجلس البرلماني والحكومة المنتخبة وهذه هي مطالبنا والكثير سيوضحه الاخوة النواب في ساحة الإرادة من خلال طرح السياسي الواضح وما حدث في لجان التحريات والإيداعات، موضحا ان الهدف الذي تصبو إليه الأغلبية هو سلامة الكويت وسلامة المؤسسات والحفاظ على الأسرة الحاكمة.

● فلجح العازمي  
سلطان العبدان



بدر الداوم ودمحمد مطيع ونائب المرادس وعبدالرحمن العنجري ومحمد الخليفة



فلاح الصواغ يرفق ورقة للحضور

## المسلم يحمل أمانة المجلس مسؤولية الحفاظ على وثائق لجنة التحريات

بشكل قاطع وصريح تقصير الجهات والجهة الحكومية وإدانة رئيس مجلس الوزراء السابق وديوانه ووزارة الخارجية، وعدم العبث بها رغم معرفتنا بان هناك رجالا شرفاء في المجلس سيحافظون عليها.



د. فيصل المسلم

العام وعدم توافر الأدلة تثبت استخدام تلك الاموال للصالح العام، موضحا ان وزارة الخارجية اكسدت ان الاموال صرف العديد منها بناء على أوامر شخصية من المحمد حتى بلغت نحو 90 مليون دينار، بينما يقول وزير الخارجية الحالي ان المبالغ وصلت إلى 87 مليون دينار، بينما صلت وزارة الخارجية تلك الأرقام وحددتها بـ 81 مليوناً، وديوان المحاسبة يؤكد ان المبالغ بلغت 95 مليون دينار.

ولفت الى ان هناك العشرات من القوانين والقرارات والنظم في الدولة بما فيها ديوان المحاسبة تمت مخالفتها، وأن مؤسسات الدولة جبرت لخدمة الأهداف الشخصية، كما ثبت ان هناك استخدام وتوظيف أشخاص من درجة سفراء ووكلاء لأغراض شخصية، مبيها انه رغم عدم تعاون الجهات الحكومية فإننا وصلنا الى معلومات في غاية الأهمية.

وحقل المسلم الأمانة العامة لمجلس الأمة مسؤولية الحفاظ على سرية الوثائق التي تسلمناها من الجهات الحكومية والتي تثبت

أوضح النائب د. فيصل المسلم ان لجنة التحريات الخارجية التي ترأسها خلال مجلس الأمة 2012 عقدت 23 اجتماعا إلى جانب الزيارات الميدانية إلى ديوان رئيس مجلس الوزراء وبنك الكويت المركزي لمرّة واحدة ووزارة الخارجية خمس مرات، وذلك بناء على قرار اللجنة بتكليف رئيسها للاطلاع على الوثائق اللازمة والمتعلقة بعمل اللجنة.

وقال المسلم ان اللجنة انتهت من اجراء معظم المقابلات مع الشهود وان اللجنة كانت قد باشرت في اعداد تقريرها تمهيدا لرفعه إلى المجلس، وذلك بعد ان رفض رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ ناصر المحمد المنول امام اللجنة، وهو بدوره تنازل عن حقه في التعقيب لما كان من المقترض ان يوجه له.

وأشار المسلم إلى ان باستطاعته القول ان لجنة التحريات من خلال وثائق التي تسلمتها من الجهات الحكومية احد أبرز الأسباب لاستهداف مجلس 2012، مؤكدا ان هناك تبديدا بشكل واضح للمال

## «المنبر»: حكم «الدستورية» بعودة مجلس 2009 مكسب وسابقة تعلي من شأن القضاء

أصدر المنبر الديمقراطي الكويتي بيانا حول حكم المحكمة الدستورية المتعلق بإبطال مجلس 2012 وعودة مجلس 2009 جاء فيه: يشهد المنبر الديمقراطي الكويتي بحكم المحكمة الدستورية بإلغاء الرسوم الصادر بحل مجلس الأمة السابق لعام 2009، وبطلان ما ترتب عليه من اجراءات للدعوة لانتخابات المجلس لعام 2012 الذي يعتبر سابقة ومكسبا وتطورا مستحقا يعلي من شأن السلطة القضائية، مؤكدا احترامه واختاره بها وبإحكامها، رافضا المساس بها ومحاولة إقحام القضاء في دهايز السياسة، داعين إلى تصحيح اجراءات دعوة حل مجلس الأمة لعام 2009 بجوانبه القانونية والدستورية الصحيحة حتى لا يستمر الفراغ السياسي الذي تعينه الكويت اليوم، مؤكدا بضرورة محاسبة من تسبب في اجراءات القانونية الخاطئة التي أدت إلى ما وصلنا إليه ويدفع ثمنه الكويت ومواطنوها.

إن المنبر الديمقراطي الكويتي يتابع بقلق ما يتم تداوله من تصريحات وإشارات متضاربة بشأن تعديل الدوائر الانتخابية، مما يجعله يحذر وينبه على عدم العبث بالدوائر التي كانت نتيجة لمطالب وتحركات شعبية حاشدة «نبيها 5»، وحتى لو كانت هناك رغبة وحاجة للتعديل للمصلحة العامة، وجب ان يكون التعديل بناء على الرغبة الشعبية من خلال ممثلي الأمة تحت قبة البرلمان وليس بالانتفاف عليها بمراسم ضرورية.

ختاما فإن المنبر الديمقراطي الكويتي يؤكد ان هناك من يغامر بحاضر ومستقبل الكويت من السلطتين على حساب كرسى زائل وبعض الامجاد الوتقية، غير مدركين لدى خطورة ودقة الوضع الحالي سواء اقليميا نظرا لجميع التداعيات الخارجية او محليا على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي وصلت بنا إلى الدرك الأسفل، لذا فإننا نكرر دعوتنا إلى العقلاء من السلطتين التنفيذية والتشريعية والقوى السياسية، إلى تبني حلول دستورية توافيقية جديدة وموضوعية تحل كل المعوقات والعراقيل بروح الحرص على الوطن، والنهوض به تنمويا واقتصاديا وصحيا وتعليميا، بعيدا عن المكاسب الشخصية الضيقة، للوصول إلى نتائج تلمن الشعب الكويتي وتعزز لديه إيمانه بالحياة الديمقراطية التي يسعى أطراف لتكفيرها بها، كما ندعو مجددا القوى الديمقراطية الوطنية وعناصرها الحية المؤمنة بالدولة المدنية القانونية المستقلة بدستور 1962 لاستنهاض قواها نحو العمل المشترك والمتعاون إلى أقصى مدى في المرحلة القادمة، ووضع برنامج محدد واضح للملامح لانتخابات البلد من هذا الواقع.

## «شارك وراقب» تدعو القوى السياسية إلى التكتاف من أجل صيانة الوحدة الوطنية

وصفها الا بالاستقرار في سابقة لم تشهدا البلاد، خصوصا ان الامر يتعلق بحكم أعلى سلطة قضائية في البلاد، ونأمل من هؤلاء الاعضاء السابقين التروي والتحلي بالحكمة، خصوصا ان من بينهم عددا من الاعضاء المخضرمين والذين عاصروا الحياة الدستورية منذ عقود طويلة، كما نأمل أيضا ان يأخذوا بمصالح البلاد فوق كل المصالح الذاتية والأينية، والابتعاد عن تأجيج المشاعر غير الصحيحة بين مناصريهم.

إن المعالجة المستحقة للأوضاع الراهنة تكمن في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية والامتناع لإجراء التفتيش، ومن ثم السعي للخروج من الأزمة بعقد جلسات للمجلس المستعاد شرعيته مجلس 2009 ومن ثم اصدار مرسوم الحل الدستوري المتسق مع اجراءات المناسبة والدعوة لانتخابات في موعد ملائم، وبحيث لا تتعطل الحياة البرلمانية في البلاد.

وتؤكد مجموعة شارك وراقب ثققتها بالقيادة السياسية وحكمة السمو الأمير (حفظه الله) وتدعو كافة القوى السياسية في البلاد ومنظمات المجتمع المدني وجميع العاملين في مجالات الشأن العام إلى التكتاف من أجل صيانة الوحدة الوطنية وتعزيز التماسك المجتمعي وتغليب الحكمة والعقلانية في التعامل مع كافة الأحداث التي تمر بها البلاد، ونضرع إلى الله سبحانه وتعالى، ان يوفقنا في مسيرتنا الديمقراطية من أجل النهوض بالبلاد وتعزيز مسيرتها التنموية بما يضمن حقوق الاجيال القادمة وينير لنا جميعا طريق التقدم والازدهار والحرية.

أصدرت مجموعة شارك وراقب بيانا بشأن الأحداث الراهنة جاء فيه: تمر البلاد بأوضاع غير اعتيادية منذ صدور حكم المحكمة الدستورية يوم الأربعاء 20 يونيو والذي قضى بإبطال انتخابات 2 فبراير نظرا لوقوع اخطاء اجرائية تتعلق بحل مجلس الأمة المنتخب في عام 2009، وتؤكد نحن في مجموعة شارك وراقب على وجوب احترام الأحكام الصادرة عن القضاء، وخصوصا احكام المحكمة الدستورية لما تمثله من أهمية للحفاظ على النظام الدستوري في البلاد ووقف كل تجاوزات السلطتين التشريعية والتنفيذية، ان احكم المشار إليه يجب احترامه والاعتدال به امام الامم الأخرى بعد ان أكد سابقا هامة في حياتنا الدستورية تؤكد أهمية احترام كل الاجراءات والآليات ذات الصلة المتعلقة بالمراسم الخاصة بحل مجلس الأمة او الدعوة للانتخابات بما يحصن تلك الآليات من التشوّهات القانونية. من جانب آخر، نأمل ان تتجاوز البلاد من خلال اتباع الاجراءات الدستورية المناسبة وتصحیح الأوضاع بما يعيد الحياة الدستورية إلى نصابها القويم.. ولذلك فإنه يتعين على الحكومة عقد جلسات مجلس الأمة واعتماد ما هو مناسب تمهيدا لحل المجلس مجلس 2009 والدعوة لانتخابات مبكرة بما يعني العودة إلى الشعب الكويتي لاختيار اعضاء مجلس الأمة بحظون بثقة الناخبين.

هذا، وقد شعرنا بالأسى نتيجة لمواقف عدد من اعضاء مجلس الأمة السابقين والذين اعترضوا على حكم المحكمة الدستورية واصروا ببيانات سياسية لا يمكن

## الشمري: على الأغلبية توحيد صفوفهم

حذر الناشط السياسي خليل إبراهيم الشمري من خطورة الانتهاكات الدستورية التي تمارسها الحكومة وأثر ذلك على الوحدة الوطنية ومستقبل ابناء الكويت. وقال الشمري في تصريح صحفي مطلوب من الأغلبية النيابية توحيد صفوفها لمواجهة هؤلاء الذين يعبتون بالدستور ويثروا البلد، مؤكدا ان هذه الأغلبية تتحمل اليوم مسؤولية تاريخية باعتبارها الممثل للشعب الكويتي والمدافع عن حقوق المواطنين وطموحاتهم المشروعة، مضيفا ان هذه الأغلبية قادرة على انشال البلد من فساد المستنقذين والتجار حيث إنها تتسلح بثقة الشعب الكويتي وتحظى باحترامه، وهي بذلك قادرة على تحريك المواطنين للتصدي لكل من يريد الاعتداء على الدستور واستغلاله لتفكيك اجناده ومطامعه.



خليل إبراهيم الشمري

## العصيدان: قرار «الدستورية» أدخل البلاد في أزمة

واضاف د.العصيدان ان حكم المحكمة الدستورية التي بظلال قائمة على الاجراء السياسية في الشارع الكويتي وهو ما أدى إلى ارتفاع حدة الرفض الشعبي والبرلماني لعودة المجلس السابق باعتباره مجلسا فاقد الأهلية والثقة الشعبية، مشيرا الى ان هذا القرار يعد سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الكويت وهو ما أدى إلى صدمة لدى قطاع كبير من المواطنين.

أكد الناشط السياسي وعضو هيئة التدريب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.محمد العصيدان ان قرار المحكمة الدستورية ببطلان انتخابات مجلس الأمة الحالي واعادة المجلس السابق ادخل البلاد في أزمة سياسية كبيرة وتعقيدات لاسيما ان البرلمان السابق الذي اعادت له المحكمة الدستورية سلطته لا يحظى بتأييد غالبية الكويتيين الذين استغلوا فرصة الانتخابات لاسقاطه.